موقع الجماهير الجزائرية في إستراتيجية فرنسا لمواجهة الثورة التحريرية

الأستاذ / عبد القادر خليفي
قسم التاريخ
جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص:

تحاول هذه الدراسة المتواضعة تتبع الإستراتيجية الفرنسية التي تبناها جنرالات وساسة الاحتلال بهدف ضمان ولاء الجماهير الجزائرية، وتحطيم المشروع الثوري الذي قادته جبهة التحرير الوطني، من خلال رصد نماذج للخطاب الموجه للأهالي، والوقوف على نوعية الأساليب التي استهدفت غالبية السكان، ومثّلت العمود الفقري في إدارة الحرب، والتي على ضخامتها وشراستها لم تفلح في كسر الإرادة الجماعية للجزائريين في التحرر.

Résumé :

cette modeste étude voulait suivre la stratégie française adoptée par les généraux et les politiciens de l'occupation, afin d'assurer la loyauté des masses algériennes et de détruire le projet révolutionnaire dirigé par le Front de libération nationale à travers des discours destinés auxindigènes , et la détermination des moyens qui ont ciblé la majorité de la population , et qui représentent l'ossature de la gestion de la guerre.

Malgrél'ampleur et la férocité de cette politique coloniale,elle n'a pas réussi à briser la volonté collective des algériens pour la libération.

مقدمة:

لقد كان الرهان الرئيس بالنسبة لقادة الاحتلال الفرنسي وهم يسابقون الزمن لإخماد لهيب الثورة البحث عن الوصفة المناسبة لجعل الجماهير الجزائرية غير مكترثة بداية بحدث أول نوفمبر ومن ثمة جرّها في مرحلة ثانية إلى التنكر لأهداف التيار الثوري، قبل إقحامها في معركة عكسية لتحطيم جبهة التحرير الوطني، ولتحقيق ذلك المسعى الجهنمي، تفنن جنرالات العدو وخبراء الحرب النفسية لديه في ابتكار الوسائل والأساليب التي من شأنها بلوغ تلك الإستراتيجية القاتلة.

سنحاول في هذه الورقة العلمية المتواضعة الخوض في جملة من التساؤلات التي يفرضها هذا الموضوع والتي يأتي في طليعتها: ما طبيعة الخطاب الفرنسي الموجه للأهالي الجزائريين؟ فيم تتجلى المجالات التي راهنت عليها فرنسا لكسر اللحمة الوطنية بين الشعب وقيادته الثورية؟ ما مدى نجاح إستراتيجية العدو المسطرة في هذا الاتجاه؟

- التعاطي الفرنسي مع حدث الفاتح نوفمبر 1954م.

لم يتأخر الخطاب الرسمي الفرنسي كثيرا بعيد اندلاع الثورة، فقد سارع القادة الفرنسيون في الجزائر كما في الميتروبول، إلى إطلاق الخطابات والتصريحات التي كانت تستهدف ضمن اتجاهاتها المواطنين الجزائريين، وظلّت تركز على مقولة أن الجزائر هي فرنسا، وأن أية دعاية أخرى ترمي إلى تحقيق الانفصال فهي أحلام وتصورات غير معقولة.

إن ردود الفعل داخل فرنسا، دلّت على أن أحداث نوفمبر لم تؤول على أنها بداية ثورة تهدف إلى تحقيق الاستقلال، ومن نماذج ذلك ردود فعل رئيس الحكومة الفرنسية بيار منديس فرانس Pierre Mandes France في خطاب شديد اللهجة، ألقاه بالمجلس الوطني الفرنسي يوم 12 نوفمبر 1954م، مما ورد فيه:(إنه لا مكان للمهادنة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة، عن وحدة وسلامة الجمهورية، إن محافظات الجزائر جزء من الجمهورية،إنها فرنسية منذ زمن طويل وبصورة لا رجعة فيها..إنه لا يمكن تصور الانفصال بين الجزائر وفرنسا).[1]

وبذات اللهجة، يصرح فرنسوا ميتيران François Mitterrand وزير الداخلية في 12 نوفمبر 1954م بأن فرنسا هي الجزائر، وأن الجمهورية تمتد من فلاندر إلى الكونغو، حيث ليس هناك إلا برلمان واحد، وأمة واحدة، وسنعمل بكل الوسائل لترسيخ هذا الواقع[2].

1 - محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 31.

2- Colette et Francis Jeanson, l'Algérie Hors la Loi, Ministère de la culture, Alger, 2009, p 215

وفي تناغم مع هذا الخطاب، ذهب غي مولي Guy Mollet إلى التأكيد بتاريخ 31 جانفي 1956م، بأن هدف فرنسا وإرادة الحكومة يظلان إعادة السلم، وتحرير الجميع من الخوف المسيطر والعمل على ترقية المجموعتين المتعايشتين اللتان جمعهما التاريخ، ولا يمكن السماح بانفصالهما، فلا حاجة لتخيل ما ستؤول إليه فرنسا بدون الجزائر، ولا الجزائر بدون فرنسا، إنه يتعين الاعتراف واحترام الشخصية الجزائرية، وخلق المساواة السياسية الشاملة بين السكان في الجزائر[1].

وفي خطوة من أجل المسارعة إلى امتصاص صدى الأحداث على المستوى الشعبيوإبعاد أية تفاعلات ممكنة للمواطنين مع أولئك الذين رفعوا السلاح، قام الطيران العسكري الفرنسي بتاريخ 15 نوفمبر 1954م، بإطلاق خمسين ألفا من المناشير الدعائية، والتي جاء فيها: (نداء إلى السكان المسلمين: إن محرّضين ومنهم أجانب، قد أثاروا في بلادنا اضطرابات دموية، واستقروا بالأخص في منطقتكم، إنهم يعيشون من مواردكم الخاصة ويبتزون الأموال منكم، ويحاولون جرّ الرجال من مقر منازلهم إلى مغامرة إجرامية.

أيها المسلمون: لا تتبعوهم، انضموا إلينا حينا قبل الأحد 21 نوفمبر بنواحي الأمن مع أسركم وممتلكاتكم...وقريبا ستنزل مصيبة محولة على رؤوس المتمردين، وبعد ذلك سيسود السلم الفرنسي)[2].

ولكن التعاطي الجماهيري مع هذه الدعوة لم يكن بالصورة التي توقعتها السلطات الفرنسية ذلك أن المواطنين رفضوا الاستجابة لتلك المنشورات، ومكثوا في قراهم ودواويرهم مما حدا بإدارة الاحتلال إلى تمديد الموعد إلى غاية يوم 26 نوفمبر 1954م، ومن ثمة اللجوء إلى خيار القوة والشروع في دكّ هذه التجمعات السكانية بالقصف المدفعي وبواسطة الطيران وعملت على زيادة تركزها العسكري بالمنطقة وفتح معسكرات الاستنطاق والاعتقال[3].

قامت السلطات الفرنسية بإلقاء المناشير على القرى والتجمعات الجبلية، تطلب من سكانها مغادرتها إلى وجهات محددة في مدة معينة، تحت طائلة التعرض للقصف الذي تباشره الطائرات الحربية بالفعل، مما جعل السكان في وضعية بالغة الصعوبة، وأثناء عمليات الترحيل يجبر الأهالي على التجمع بالقرب من المراكز العسكرية، ويطلب من الصحافيين التقاط صور لهؤلاءتستغل في موجة الدعاية من خلال تصدرها لصفحات الجرائد مصحوبة بتعاليق " المدنيون الجزائريون سئموا من الثوار، وهاهم يحتمون بقوات الأمن "[4].

1 - Benjamin Stora et Tramor Quemeneur, Algérie 1954-1962 , les Arènes, Paris 2012, pp 78-83.

2 - شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة كابوية عبد الرحمن و سالم محمد منشورات دحلب الجزائر، 2010م، ص 174. ينظر أيضا: خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008م، ص 165.

3 - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2013م ، ص 193.

4 - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 35.

كانت السلطات الفرنسية تسعى لإقناع الرأي العام الدولي بأن المشكلة الجزائرية ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى، وأن الحل يكمن في توفير لقمة العيش لملايين الجزائريين، وتحسين الإطار الحياتي لهؤلاء، وبعد اندلاع الثورة انطلقت حملة من الوعود للقيام بالإصلاحات، ففي 05 فيفري 1955م صرح ماناديس فرانس، أن المسألة تتعلق ببساطة بتطبيق دستور 1947م وهو ما كان قد أكد عليه فرنسوا ميتيران في تصريح له بتاريخ 19 نوفمبر 1954م واعدا بزيادة عدد المنتخبين من القسم الثاني، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية بالنسبة للجزائريينوتمكينهم من تقلد مسؤوليات داخل الجهاز الإداري، مع تدعيم الاستثمارات في الجزائر بهدف توظيفها في مشاريع ذات صدى، وتتعلق بالحياة اليومية للجزائريين، كان أشهر مشروع إصلاحي في هذه الفترة هو مشروع جاك سوستال[1].

- **تحولات الإستراتيجية الفرنسية في إدارة السكان :**

أدركت السلطات الفرنسية مع مفتتح عام 1955م، أن سياسة القمع التي انتهجتها في الجزائر لخنق الثورة والقضاء على الثوار لم تجد نفعا، وبدأ يتأكد لديها أن الأسلوب المتبع في إرهاب الجماهير لم يحقق نتائج ملموسة، عندئذ التجأت إلى البحث عن إرساء قواعد سياسية جديدة تتماشى والوضع القائم على الأرض وأمام حالة التخبط، وصعوبة احتواء الثورة والقضاء عليها في مهدها، وقبل أن يفلت زمام الأمور من يدها قررت الحكومة الفرنسية مناقشة مشروع إصلاحات سياسية- إدارية تكون مقبولة من طرف المعمرين من جهة، وتسهم في تهدئة الوضع وإخماد نار الثورة من جهة أخرى[2].

وقد كان لمخلفات هجومات 20 أوت 1955م، أن فتحت عيون الفرنسيين أكثر ودفعت بهم إلى التفكير مليا في الحلول الكفيلة بوقف الارتجاج تحت أرجلهم، وفي هذا الصدد، جاء تحرك الحاكم العام بالجزائر جاك سوستال، ليطرح مشروع إصلاحات سياسية وإدارية، معتمدا على ما يسمى بالنواب الممثلين للمسلمين الجزائريين، الذين أطلق عليهم "مجموعة المعتدلين" أو "مجموعة المثقفين المتنورين" حيث قام بعرضه في شهر سبتمبر من ذات السنة على المجلس الجزائري للموافقة عليه، ركز فيه على فكرة دمج الجزائر بفرنسا عبر التطبيق الفعلي لقانون 20 سبتمبر 1947م، وقد تضمن مخططه الإصلاحي النقاط الآتية:

– تقسيم إداري جديد يتمثل في إنشاء عمالات ودوائر جديدة، وهو ما يسهل في نظر مقترحه عملية المراقبة، وضبط تحركات المواطنين.

1 - إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 398. للتعرف على خطة سوستال ينظر كتابه:

- Jaques Soustelle, Aimés et Souffrante : Algérie, Plon, Paris, 1956.

2 - عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 197.

– عصرنة الفلاحة، قصد شدّ الجزائريين إلى الأرض، ومنعهم من الالتحاق بصفوف الثورة.

– إلغاء البلديات المختلطة، قصد إيجاد الانسجام الإداري، ومن أجل الاستجابة لأحد مطالب النخبة في الجزائر.

– توسيع الصناعات الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل، وبالتالي امتصاص طوابير العاطلين عن العمل، قبل أن تجلبهم يد الثورة الزاحفة.

– فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية، التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

– تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات السياسية الوطنية في الجزائر.

– محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية، لعل ذلك يقرّب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.

– تمكين المسلمين الجزائريين من الالتحاق بالوظيفة العمومية، حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المستوطنين الأوربيين، وحتى تحضّر الشروط الضرورية لخلق قوة ثالثة تستفيد من خدمات الإدارة الفرنسية، وترفض الالتحاق بركب الثورة.

– مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية، التي من شأنها أن توفر جوا من الارتياح والرضا لدى أغلبية السكان.[1]

لم يحظ هذا المشروع بالنجاح، فقد عارضته مجموعة الـ 61 نائبا[2]، التي كان يعول عليها كتيار معتدل يمكنها أن تكون قوة ثالثة، فنزل موقفها كالصاعقة على رأس صاحبه، كما تلقى ضربة ثانية بقرار رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فورEdgar Faure بتاريخ 02 ديسمبر 1955م حل المجلس الوطني الفرنسي

1 - محمد العربي الزبيري، " الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية "، مجلة المصادر العدد02، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999 ص 60.

2 - مجموعة الـ61 نائبا، أعضاء في الهيئات التمثيلية للمسلمين الجزائريين، وفي طليعتها المجلس الجزائري، من بينهم، فرحات عباس ومصطفى تامزالي وعبد الرحمن فارس، ومحمد الصالح بن جلول، حرروا اللائحة الشهيرة بتاريخ 26 سبتمبر 1955م طالبت بالآتي:

- وقف العمليات العسكرية.
- إلغاء قانون حالة الطوارئ، ومبدأ المسؤولية الجماعية.
- إطلاق سراح المساجين.
- التفاوض مع المحاربين.
- التنديد بسياسة الإدماج التي تجاوزها الزمن.

والذي سينتج عنه آليا حل المجلس الجزائري، مما أدى إلى تدهور العلاقات السياسية بين الرجلين، وقد تسارعت التطورات السياسية داخل فرنسا، فقد فاز الحزب الاشتراكي بزعامة غي مولي في الانتخابات التشريعية التي جرت في 02 جانفي 1956م، والذي بعد تزكيته من طرف البرلمان الفرنسي رئيسا للحكومة، قام بعزل جاك سوستال، وتعيين الجنرال كاترو Catroux وهو القرار الذي لقي معارضة قوية من المستوطنين، تؤرخها محطة 06 فيفري 1956م، ليستقر الأمر على تعيين روبير لاكوست Robert Lacoste بداية من يوم 10 فيفري 1956م[1]، الذي نال ترحيب المستوطنين الأوربيين، وبذلك تم فتح عهد جديد، التحم فيه الفرنسيون اليمينيون واليساريون صفا واحدا ضد الجزائر، مسخّرين كل ما لديهم من وسائل قمعية للقضاء على الثورة وقادتها[2].

ذهب لاكوست في مقارنة له بين الثوار والجيش الفرنسي، إلى أنهما يشبهان فريقين رياضيين متنافسين، والحكم هو الشعب الجزائري، ومن يقف معه الحكم سيفوز بالتأكيد.[3]

بالنسبة للجنرال شال Challe الذي قاد أقوى مخطط لكسر الثورة، لا يمكن تهدئة الأوضاع في الجزائر في غياب المشاركة الجزائرية، إنها تمثل ضمانا أكيدا للنجاح في مواجهة المتمردين، ومن هنا فإن فرنسا بحاجة قوية إلى مساهمة الحركى.[4]

ووفقا لتلك المقاربة، سطرت القوى الاستعمارية مخططا يعد مذهبا لأصحاب الحرب الحديثة، وإن كانت منابعه قديمة، بحيث تقوم فكرته على إحاطة السكان بالأسلاك الشائكة وعزلهم عن المحاربين بالجبال ومراقبتهم، بحيث يصبح سهلا القبض عليهم، وتلقينهم ما يسمح بالاستيلاء على أرواحهم بعدما يتم الاستيلاء على أجسادهم، وهي أفكار مستوحاة من رصيد الاستعماريين وتعود إلى منتصف القرن التاسع عشر[5]، فالنقيب شارل ريشار Charles Richard نصح سنة 1846م بالعمل على الحشد المكثف للسكان الجزائريين، وهو المشروع الذي أعيد بعثه من جديد، وأصبح مطبقا على نطاق واسع منذ سنة 1958م، فقد كتب هذا الضابط:(...أول ما يجب القيام به لحرمان المشوّشين من كل دعم، هو تجميع السكان الموزّعين في مختلف الأماكن...هذه الفكرة تحمل في ثناياها السلام للبلاد ذلك أن الأهم هو تجميع هذا الشعب المنتشر في كل مكان، ولكن إذا رحت تبحث عنه وجدته غائبا، فالمهم أن نجعله رهن إشارتنا، وإذا أمسكناه فإننا

1 - عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 237-239.

2 - المرجع نفسه، ص 248.

3 - عمار قليل، المصدر السابق، ص 40.

4 - Benjamin Stora et Tramor Quemeneur, Op.Cit, p 175.

5 - محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر الجزائر، 2010م، ص 376.

عندئذ نستطيع أن نقوم بأشياء كثيرة، هي الآن من قبيل المستحيل وعندئذ سوف نستحوذ على عقله بعدما استحوذنا على جسمه)[1].

لقد أدرك خبراء الحرب، وضباط المخابرات الفرنسيون المتخصصون في علم النفس ودراسة الطبائع البشرية، أن الثورة الجزائرية تعيش وسط الشعب الجزائري، كما يعيش السمك في حوض الماء وأدركوا أن محاولاتهم القضاء عليها لن يكتب لها النجاح، طالما بقي الثوار يعيشون وسط الجماهير فكان أن لجأت بداية إلى الانتقام بعد كل معركة، غير أن ذلك لم يغير في شيء من الالتفاف الشعبي فقد زادت قوة التلاحم بين المجاهدين وحاضنتهم، الأمر الذي حدا بالمنظّرين الاستعماريين إلى نهج إستراتيجية جديدة، لم تكن سوى القيام بعملية الفصل عبر خلق ما يسمى بالمحتشدات، التي تهدف إلى جمع الشعب في مناطق معينة مكشوفة محاطة بالأسلاك الشائكة والمراقبة الدقيقة[2].

لقد كانت سياسة التجميع التي مارستها الإدارة الاستعمارية، تهدف إلى خنق الثورة فالفرنسيون ظلّوا يعتقدون أنهم بعزلهم الجماهير الشعبية عن المجاهدين، يفقدونهم الآذان والعيون، ويحجّمون الثورة إلى نار فتيل خافت، بحيث لا تقوى على الاستمرار في الاشتعال.[3]

وفي ما يشبه ربّ ضارة نافعة، يعتقد المؤرخ محمّد العربي الزبيري، أن تطبيق نظام المحتشدات وإن كان ظاهره نقمة على الجزائريين، فإنه في الواقع، قد ساعد كثيرا على نشر مبادئ وأهداف ج ت و، بحيث تحوّلت تلك الفضاءات المسيّجة إلى منابع لا تنضب، تزوّد روافد الكفاح المسلح سواء في الريف، أم في المدينة، ذلك أن الإطارات السياسية للجبهة استغلت تلك التجمعات لإعطاء الدروس المختلفة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية.[4]

ظهر ما سمي بمناطق الأمن في 21 نوفمبر 1954م على مستوى الأوراس النمامشة والتي أصبحت أولى المناطق التي أقيمت فيها المحتشدات، وهكذا قامت السلطات الاستعمارية وبداية من الأسابيع الأولى للثورة، باعتبار هذه المنطقة أو تلك محرمة بمجرد المعرفة بأنها شهدت تواجدا لأفراد جيش التحرير، ومع استمرار الحرب توسعت هذه المناطق بشكل كبير بحيث شملت كل الجهات التي وقعت فيها تحركات عسكرية، وأنشئت على طول الحدود الشرقية والغربية منطقة عازلة أفرغت من سكانها، تقطعها حواجز مكهربة ومحصنة، مثلما أصبحت الصحراء هي الأخرى منطقة محرمة لا حدود لها.

1 - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983، ص ص 338-339.

2 - عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 33-34.

3 - محمّد يوسفي، رهائن الحرية، تعريب أ. صلاح الدين، ط1، منشورات ميموني، د.م، د.تص 76.

4 - محمّد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة، 1984، ص 106.

وهذا التدبير مسّ عددا كبيرا من الفلاحين والقرويين، فمثلا المنطقة المحرمة الوحيدة بالقطاع القسنطيني (القل والميلية والطاهير) ضمت 600.000 فرد، وهؤلاء كانوا مخيّرين بين الرحيل إلى المحتشدات، أو التوجه صوب المدن، أو اللجوء إلى تونس[1].

لقد أقيمت المناطق المحرمة بكيفيتين اثنتين، إذ شرع في الأولى في الأجزاء الساخنة أثناء العمليات العسكرية في المناطق التي تتميز بحضور قوي لأفراد جيش وجبهة التحرير الوطني والتي يعتبر سكانها مساندين لهذين التنظيمين، حيث يتم الإجلاء في الحين، ولا يعطى أجل للسكان لترتيب أمورهم، ثم يتم نسف المداشر بكاملها، وإزالتها من على الخريطة، أما إذا حصل الترحيل عقب الاشتباكات، فإن القتل يطاول العديد من المدنيين، قبل أن يطرد البقية من الدشرة ثم يصدر مرسوم يقضي بأن المنطقة محرّمة ويصبح كل جسم متحرك في مجالها هدفا مشروعا يستوجب تدميره، بينما في الحالة الثانية، فيتم على مستوى قيادة الأركان رسم تخطيط للإقليم المعني، والذي يعتبر ملجأ لجنود جيش التحرير وعندئذ تطلق تحذيرات للسكان بترك المكان في أقصر الآجال، ليشرع بعدها في دكّ القرى والمداشر المستهدفة باستخدام سلاح المدفعية والطيران.[2]

وضعت السلطات العسكرية السكان المسلمين بين خيارين، بهدف دفعهم إلى التعاون معها في مواجهة الثوار، فاعتبرت أن كل من لا يقف معها يعد من الخارجين عن القانون وبالمحصلة سيدفع الثمن باهضا، ففي أحد المنشورات الموجهة إلى السكان نقرأ تحذيرا قويا على هذا النحو: (إنكم متواطئون طوعا أو كرها مع المتمردين، فأنتم تقومون بقطع الطرق والمسالك الترابية وتفرون لما نقترب منكم، وتقدمون لنا معلومات كاذبة...لقد قررنا أن تفهموا أن أي شخص ليس معنا، سيعتبر عدوا لنا وإن كل قطع للطريق سيقابل بعمليات تخريب في القرى المذنبة).[3]

- **الاختراق الدعائي لكسب الولاء الجماهيري:**

استخلص منظرو الحرب الفرنسيين في تحاليلهم، أن الواقع الجديد الذي خلقته الثورة التحريرية قد قسّم الشعب الجزائري إلى ثلاث مجموعات، وهي الحالة التي فرضت خطة للتعامل كيفت على النحو الآتي:

أ/ أقلية مقتنعة بالثورة ومتعاطفة معها، تهيّكلت في خلايا وشبكات جبهة التحرير الوطني قناعة بالعمل الثوري كحل للقضية الوطنية، ومن ثمة يتعين تدميرها لشل الخصم.

1 - محمد تقية، المصدر السابق، ص ص 376-377.

2 - المصدر نفسه، ص 376.

3 - رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص،ط1 منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012م ، ص ص 117-118.

ب/ فئة تربطها مصالح متنوعة مع فرنسا، لا ترى مستقبلا لها إلا في بقاء المستعمر ترغب في عودة السلم، لكنها تعاني من الضغط، وتلتزم الصمت تحت التهديد الثوري، ولذلك فهي محل اهتمام فرنسي لحمايتها، وبعث الأمل في نفسيتها بقدرة فرنسا على استعادة الاستقرار المفقود، بهدف تجنيدها لمحاربة الثورة.

ج/ أكثرية كاسحة تمثل 80 % من السكان تمثل الأغلبية الصامتة، لم تستطع تحديد موقفها بصورة واضحة خوفا ورهبة من الجانبين، تتطلع إلى عودة السلم، ومن ثمة أصبحت هي الرهان الحقيقي للقوتين المتصارعتين، وتشكل في إستراتيجية التهدئة الفرنسية العمود الفقري الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل هذه السياسة، فأضحت محل نشاط نفسي كبير لإعادة توطيد العلائق معها، وجعلها تثق في الغد الذي يبشر بجزائر فرنسية جديدة منفتحة على كل تركيبتها البشرية، وذلك هو المسعى الذي يرمي إليه الشق الخاص بالإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية[1].

لقد راهنت السلطات الفرنسية على فعالية النشاط النفسي الموجه للسكان، فبالنسبة للمشرفين على إدارة رحى الحرب النفسية، فإن العدو والمقصود به جبهة التحرير الوطني، يجيد الحرب ويتخذ السكان ميدانا لمعركته، ويعيش بينهم كما تعيش السمكة في الماء، لذلك فالحل يكمن في طريقتين لا ثالث لهما، إما إخراج السمكة من الماء، أو إفراغ الحوض الذي تسبح فيه والأفضل من كل هذا هو توظيف الطريقتين معا للقضاء عليه.

فإخراج السمكة من الماء، هو مجموع الإجراءات التي اتخذتها فرنسا ضد التنظيم الذي يقود الكفاح لاستئصال كل تواجد عضوي له بين الشعب، أما إفراغ الحوض، فيتمثل في مجموع الوسائل التي طبقتها الإدارة الاستعمارية على الحاضنة الشعبية، لاستعادة السيطرة عليها، وقطع كل صلة لها بالثورة، أطلقت عليها تسمية فتح، وإعادة فتح السكان.[2]

وكان القادة العسكريون الفرنسيون قد استخلصوا من التجربة الفيتنامية أن استخدام القوة العسكرية على فضاعتها عمل غير كاف لترجيح الميزان لصالح فرنسا، ولهذا يتطلب العمل العسكري وجوب استكماله بعمل نفسي ودعائي، يمكّن من تحسين العلاقات مع الأهالي المسلمين، وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم مع خلق جو من الثقة المتبادلة لتطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنوي الحكومة الفرنسية تطبيقها ونقف على مثل هذه الرؤية في التوجيهات التي أعطاها الوزير روبير لاكوست للضباط في شهر أفريل 1956م إذ يقول فيها:(إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي ودعائي موجه للرأي

1- محمد بن داره، الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية 1955-1960م دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 93.
2- المرجع نفسه، ص 135.

العام... وحتى يكونوا واعين بأهمية العمل الذي تود الحكومة الفرنسية القيام به في الجزائر... فعلى الجيش الفرنسي أن يشرح للأهالي المسلمين الأهداف السلمية للحكومة الفرنسية، وأن يقنع هؤلاء بأن وجود هذه الأخيرة ما هو إلا لحمايتهم، وعلى الجيش أن يقود مهمة محاربة العزلة والنفور الذي تعيشه الكتلتان المسلمة والأوربية).[1]

في الحقيقة أن هذه المساعي بدأت مبكرا، فمع نهاية عام 1954م وبداية السنة الموالية دعت شخصيات فرنسية من مشارب مختلفة إلى إجراء إصلاحات سياسية، ووضع وسائل عسكرية إضافية وإنشاء مكاتب عسكرية، وتسخير ضباط مختصين في الشؤون الإسلامية من بين أولئك المختصين في الاستخبارات والتحرك والتنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية.

تفعيلا لذلك، بادر الحاكم العام جاك سوستال في شهر سبتمبر 1955م، إلى خلق هيئة دعيت الفرق الإدارية المتخصصة SAS، انتشرت في الوسط الريفي وخارج التجمعات السكانية الكبرى علاوة على تشكيل العشرات من المصالح الإدارية الحضرية، التي يتضح من تسميتها أن مجال عملها الوسط المديني، وضع على رأس إدارتها العديد من الضباط ممن يتمتعون بخبرات خاصة في التواصل مع السكان ومرافقتهم، حيث أن الهدف المتوخى من بعثها هو الإسهام في مشروع التهدئة، من خلال الأنشطة الموجهة لاستمالة الجزائريين.[2]

يلخص مهندس هذه المصالح الهدف المتوخى من بعثها بالقول: (مهمتنا تتمثل في إعادة النظام والسلام، ليس ضد السكان المسلمين، ولكن من أجلهم ولهم).[3]

يمكن تحديد الأبعاد المختلفة لخلق تلك الفرق في العناصر الآتية:

– تلميع صورة الإدارة الفرنسية لدى السكان، وتسهيل عملية تأطير الجزائريين ومراقبتهم تحت غطاء تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، والنظر في مختلف الاحتياجات.

– تحسين الجو النفسي والعلاقة بين المجموعتين، عبر الاختلاط بالسكان لكسبهم والتأثير عليهم وإقناعهم بأن فرنسا ستبقى في الجزائر، مع الدعاية القوية لصالح فكرة إيجابية الاستعمار وإعطاء الوعود بترقية مستواهم المعيشي.

---

1 - الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م: دراسة في السياسات والممارسات غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م ، ص ص 158-159.

2 - Benjamin Stora et Tramor Quemeneur, Op.Cit, P 211.

3 - قريقور ماتياس،الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955-1962، ترجمة م. جعفري، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 27. ينظر أيضا: سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013م ، ص 103.

– تحطيم جبهة التحرير الوطني وفصلها عن الشعب.[1]

لقد تم وضع خريطة لزرع تلك المصالح عبر الجزائر راعت في إعدادها المعطيات السكانية والجغرافية والإستراتيجية لكل منطقة، ويدل الارتفاع المضطرد لتعداد تلك الفرق، التي انتقلت من 30 فرقة في سبتمبر 1955م، لتبلغ 585 في سبتمبر 1957م، ثم 641 في ديسمبر 1959م[2]، لتصل في شهر ماي 1960م إلى 700 على إصرار الإرادة الاستعمارية على ضرب الثورة في مقتل، ذلك أن تلك الأقسام التي كلفت بتأطير الشعب، ومرافقته اليومية في مجالات تحركه، قد استعملت وسائل مختلفة لتحقيق أغراضها فهناك المراقبة لرخص المرور وتوزيع الأغذية على المواطنين، ومخاطبة الجماهير بمكبرات الصوت ومدّها بمعلومات مزيّفة ورافق ذلك تجميع السكان في مناطق محددة ونظرا لانعدام المعلّمين في الأرياف فإن الأطفال كانوا يتلقون دروسهم على يد عسكريين مكونين لهذا الغرض.[3]

ووفق منظور التسيير الأحسن للمجتمع الجزائري أفقيا وعموديا، نالت شريحة النساء اهتماما خاصا ويبرز الإطار العام للحرب النفسية المرصودة لها في توجيهات الوزير المقيم روبير لاكوست المتضمنة في تعليمته رقم 04 بتاريخ 03 أفريل1957م والتي جاء فيها:(إننا نعتزم فعلا خلال السنوات القادمة، وبالتدرج مساعدة الجماهير الغارقة في الجهل، والتي تعيش على هامش محاسن الحضارة الحديثة على التحرر من أفكار التخلف، ومعوقات البؤس، بما يساعد شيئا فشيئا على خلق مناخ يشجع الشريحة النسوية على القيام بنفسها بالمطالبة بالتغييرات التي تفرضها الحياة العصرية ودواعي التحرر، لذلك سيكون من الأنسب العمل منذ الآن على شيوع مثل هذا الجو)[4].

والواقع أن مصالح المكتب الخامس[5]، ومن أجل تحقيق نتائج أفضل، ومن خلال تحليلها عناصر قوة المجتمع الجزائري، أولت عناية كبيرة لاستهداف هذه الشريحة الهشة، ولأجل ذلك تم تجنيد العشرات من النساء الفرنسيات في ما يسمى بالفرق الطبية الاجتماعية المتحركة التي تشكّلت في نهاية 1957م حيث مثّلت ذراعا ليّنة وظفها المكتب الخامس، عملت على بثّ أفكارها في الأوساط النسائية الجزائرية بتركيز

1- إبراهيم طاس، مرجع سابق، ص ص 356-357.

2- كريم ولد النبية، " محتشدات منطقة سيدي بلعباس "، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخيةجامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، ديسمبر 2012م، ص ص 113-114.

3 - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، د.م، 2012م، ص ص 262-263.

4- محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 175.

5 - المكتب الخامس: ظهر تحت هذه التسمية في شهر جانفي 1957م، مقره مدينة الجزائر، يخضع لأوامر القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر، من صلاحياته الإشراف على ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية، وكل ما له علاقة بالمعنويات، أنشئت له مصالح عدة، منها مصلحة الصحافة والإعلام، مصلحة الإرشاد للمكتب الأول ومصلحة الاستعلامات النفسية للمكتب الثاني، ومصلحة المعنويات والمعلومات والتوثيق للمكتب الثالث والمصلحة الاجتماعية للمكتب الرابع.

الحديث عن تحرير المرأة، عبر تقديم الوعود الخاصة بتحسين ظروف حياتها، وتطوير وضعها القانوني وممارسة عملية غسيل مخ، لبلوغ مرحلة إقناعها بفكرة الجزائر فرنسية، وبذلك تتحول إلى أداة فعالة لإنجاح التهدئة، وهكذا تأسست لهذا الغرض جمعيات نسائية على غرار "جمعية التضامن النسائي"، التي أسستها السيدتان صالان Salan و ماسي Massu سنة 1958م[1]، كما تواجدت نواد نسوية على مستوى 300 قسم إداري بحسب إحصاء ماي 1960م.[2]

في الواقع، كانت هذه الفرق الإدارية مكلفة بالنجاح في حملات الاستعمار الجديد، وهو نفس الاستعمار الذي كان مآله الفشل قبل قرن وربع قرن من الزمان، ولو أنها تقمصت دور المنظمات الإنسانية، غير أنها مثلت وسيلة للاستحواذ على السكان[3]، وتساءل أحد الباحثين عن المدى الذي يمكن أن يصله الضباط المشرفون على إدارة هذه الهيئة في تقويم الاعوجاج الجاثم واستدراك مائة عام من الجمود؟ ألم يصل الاستعمار الجديد متأخرا،حيث هوة الانشقاق لا يمكن ردمها بين المسلمين والأوربيين؟.[4]

على عكس الفكرة الرائجة حول دورها الإنساني التي ربما لقيت بعض التجاوب، غير أن الكثير من هذه الفرق حادت عن مهمتها المزعومة وتحوّلت إلى مراكز استنطاق وتعذيب وأصبحت جزء من الجهاز العسكري البوليسي لإرهاب السكان، والوقوف في وجه أية محاولة للتعبير عن الرغبة في التحرر، وهو ما رهن السياسة الاندماجية، وأفقدها مصداقيتها.[5]

لم تتوقف عبقرية المخططين الاستعماريين لمحاصرة الجزائريين عند برنامج أو آلية معينة لكسب معركة تدمير الخصم، ذلك أن عملية توليد ميكانيزمات المواجهة كانت تتلاحق دون توقف، فزيادة على مراكز التجميع والمحتشدات، والفرق الإدارية، أخضع السكان المسلمون في المدن لرقابة جهاز الحماية الحضرية DPU الذي أنشأه العقيد روجي ترينكي Roger Trinquier في نهاية 1956م، وكان أبرز وسائل الحرب المضادة للحرب الثورية، وقد تحدث صاحب الفكرة موضحا أهمية الهيئة (إن جهاز الحماية الحضرية قد برز بسرعة كأروع أداة للكفاح ضد الإرهاب، فلا شيء يمكن أن يفلت من نشاط أعضائه، فكل شخص مجهول يدخل بناية يتم فورا الإبلاغ عنه).[6]

1 - الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص 161-162.
2 - بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص ص 262-263.
3 - قريقور ماتياس، مرجع سابق، ص 8.
4 - المرجع نفسه، ص 14.
5 - إبراهيم طاس،مرجع سابق، ص ص 357-359.
6 - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 120.

وقد اعتمدت هذه التجربة الجهنمية على إحصاء السكان، ووضع تقسيم للأحياء بحيث يتم معرفة كل تغيير يلحق الوضعيات العائلية، مع تحميل أرباب العائلات مسؤولية تواجد غرباء غير مصرح بهم تحت طائلة التعرض للعقوبات القاسية، وهو الأسلوب الذي كان له الأثر البالغ في تفكيك خلايا ج ت و خلال ما سمي بمعركة الجزائر.[1]

لم يؤد العمل السيكولوجي الذي أرادته مصالح المخابرات الفرنسية من أجل استمالة السكان، وربح تعاطفهم مع فرنسا في نهاية المطاف إلا إلى نتائج عكسية، إذ لم تفلح قوات الأمن إلا في تبني سلوكات زادت من التفاف الجماهير حول جبهة التحرير الوطني،لأنها كانت في خدمة قضية غير عادلة، ثم هل كان بالإمكان استمالة شعب متعطش إلى الحرية؟ حتى ولوتم ذلك بوسائل أقل عنفا.[2]

كانت القناعة التي خلص إليها المحلّلون الفرنسيون، ترى أن أسباب اندلاع الحرب تعود إلى فتور الاتصال مع السكان، والذي كان من نتائجه عدم استيعاب مؤشرات التذمر في الوقت المناسب بما قاد إلى التصادم غير المرغوب، ومن هنا، فإن مسألة ربط جسور التواصل من جديد وتقويتها تمثل إستراتيجية بالغة لربح المعركة القائمة، حيث يتوجب ردم الهوة الحاصلة بين الإدارة والأهالي وضرورة الوقوف على التطور المسجل في عقلياتهم، ورصد أمالهم وتحسس تطلعاتهم، وهي المسألة التي ستقود إلى رسم خريطة نفسية للشعب الجزائري، بهدف بلورة معالجة للمشكل الجزائري[3].

والظاهر أن هذه القناعة لم تكن مقتصرة على البعض، فقد حمل بيان الاستقالة التي قدمها بيار منديس فرانس بتاريخ 23 ماي 1956م ما يصب في ذات الإطار: (لم نقم مع الأسف بالإجراءات التي من شأنها أن تقنع المواطنين المسلمين بإرادتنا في التجديد والمصالحة ودعوتهم للتطور حتى يكون توجههم مساند لفرنسا وليس ضدها ... وعندما نتكلم عن هذه الأحداث، يجب أن نفهم أننا على وشك الطلاق النهائي مع الكتلة المسلمة)[4].

وأضاف في نفس البيان (إذا أردنا إنقاذ الكيان الفرنسي في الجزائر، يجب علينا أن نضم إلينا في وقت قياسي أفراد الشعب، الذين ظلوا لسنوات طويلة يضعون ثقتهم في فرنسا من أجل ضمان تحررهم التدريجي،

1 - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 121.

2- محمد تقية، المصدر السابق، ص 507.

3 - محمد بن داره، مرجع سابق، ص 138.

4 - باتريك إفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 203.

هؤلاء المواطنون تم إبعادهم عنا بسبب دعايات دنيئة داخليا وخارجيا، وحتى نحن ساهمنا في ذلك بأخطائنا وعدم فهمنا لمشاكلهم)[1].

وقد أشار إلى الأخطاء المرتكبة في معاملة الأفراد المعتدلين من الجزائريين المسلمين الذين وعوضا أن تتجه الإدارة المركزية والمحلية والمعالجات الصحفية المكيفة بأيديولوجية التسلط إلى ضرورة تدعيمهم حدث العكس، بحيث أصبحوا يتعرضون يوميا للقمع، ووضعوا داخل معسكرات الاحتجاز ومنعوا من كل وسائل التعبير، وهو المنهج الذي ألحق أضرارا بالغة بالسياسة الفرنسية، وهو ما يعني الرمي بهؤلاء في أحضان العدو في إشارة إلى جبهة التحرير الوطني[2].

شكلت الحرب الإعلامية جبهة قائمة بذاتها، ففي برنامجهم لاختراق الوسط السكاني الجزائري وظف الفرنسيون كل الوسائل المتاحة، كالصحافة والمناشير والملصقات والكتيبات والتجمعات العامة واستخدموا مكبرات الصوت بالأسواق والأماكن العمومية، وأولوا عناية خاصة للبرامج المعدة عبر أمواج الراديو، واهتموا بتأثير الشريط السينمائي، وقد كان يراعى في بلورة خطاب هذا الإعلام الدرجة التي عليها السكان المستهدفون من الدعاية، فالخطاب الموجه للوسط الغارق في الأمية، ليس هو ذات الخطاب الموجه إلى الوسط الذي تتواجد به نسبة أكبر من المتعلمين، كما كان يؤخذ في الحسبان عند إعداد الخطابات درجة التقدم المحققة في حرب التهدئة بين قاطني هذه المنطقة أو تلك، فالمواضيع المطروقة بالنسبة لمنطقة هادئة، تختلف بالضرورة عن تلك المقدمة في منطقة منشقّة وغير مستقرة، ولا تزال خارج دائرة السيطرة الكاملة.[3]

وفي سياق مواز، استشعرت السلطات الفرنسية الأهمية البالغة والخطورة المحدقة بسبب تطور علاقة الشعب في مجال استخدام فن الاستماع إلى الراديو، لتتبع مجريات وأخبار الثورة لذلك نراها تسارع إلى سنّ إجراءات قانونية بغرض التحكم في نوعية الخطاب الذي يسمح للجزائري بأن يتلقاه فالكلمة المتدفقة عبر الأمواج أصبح لها مفعول القنابل والكمائن، ومن هنا صار بيع الراديو ممنوعا إلا بتقديم رخصة بذلك، تمنحها إدارة الأمن العسكري أو الشرطة وتقرر المنع القاطع للأجهزة المشتغلة بالبطاريات وفرض حصار على بيعها في السوق.[4]

لاشك أن الشعور بالمرارة من رؤية الالتفاف الشعبي الجزائري حول جبهة التحرير الوطني في المناسبات المختلفة التي دعت فيها الشعب للتحرك بكامل أطيافه وشرائحه، في الريف كما في المدينة هي التي جعلت العديد من القادة الفرنسيين من مستويات مختلفة يقتنعون بأن ديمومة الوجود الفرنسي بالجزائر

1 - باتريك إفينو وجون بلانشايس، مرجع سابق، ص 204.

2 - المرجع نفسه، ص ص 204-205.

3- محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 142.

4- فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرقوط، Editions ANEP، الجزائر 2004م، ص 84.

لم يعد سوى قضية وقت، وفي هذا المضمار يصرح أحد الضباط (كلما ازداد تلاحم الفلّاقة مع الشعب، كلما تباعدت فرضيات إطالة الاحتلال، وكلما اقترب الفلّاقة من الأرياف والقرى والمداشر والمدن، كلما تعمّق كرههم لنا، وتباعدت مسافات النصر والبقاء والاحتفاظ بالجزائر)[1].

الخاتمـــة:

إن ما نخلص إليه في ختام هذه الورقة، أن السياسة الفرنسية في التعاطي مع السكان وإن شهدت على المستوى الشكلي العديد من المراجعات لصرف الأنظار وتحقيق الاستمالة، غير أن محتواها العام ظل ثابتا، يرتكز على فكرة سحق الثورة، وتأليب الفئات الاجتماعية ضدها وإذا وضع الدارس في الحسبان حجم ونوعية الترسانة الترويعية والتخديرية التي تم توظيفها طيلة سنوات المواجهة فلا شك أن الحصيلة المحققة كانت هزيلة، ذلك أن النجاح في استقطاب أعداد من الجزائريين لم يكن ليمنع الثورة من تحقيق أهدافها، كما أن أسلوب العقاب الجماعي الذي انتهجه العدو قد كان مفتاح النصر لجبهة التحرير الوطني.

1- مولاي حليمة، النشاط الثوري في مدينة وهران من خلال جريدتي l'Echo d'Oranو Oran Républicain 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة وهران، 2011-2012م، ص 102.